http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2216) السنة التاسعة - الثلاثاء (9) آب 2011

مرصد الحريات: القانون كارثة بحق الديمقراطية

حقوق الصحفيين أمام البرلمان.. والكتل تشترط التعديل لتمريره

□ بغداد/ احمد الموسوي

رغم ما أبداه الوسط الإعلامي من تحفظات على مشروع قانون العمل الصحفي، فأن من المقرر أن يصوت اليوم مجلس النواب عليه كما أشار إلى ذلك رئيس لجنة الثقافة والإعلام علي الشلاه، فيما أكدت معظم الكتل السياسية على أنها ستصوت لصالح المشروع إذا ما أخذت ملاحظاتها بنظر الاعتبار.

ويقول رئيس لجنة الثقافة والإعلام البرلمانية والنائب عن ائتلاف دولة القانون علي الشلاه إن تغييرات جذرية جرت على مشروع قانون حقوق الصحفيين، وسيكون صدمة ايجابية عند طرحه اليوم على مجلس النواب لغرض التصويت على مسودته.

ويؤكد الشلاه عن اعتقاده في حديث خص به "المدى" أمس "أن هذا القانون اشبع خلافات ولم يؤخذ بالكثير منها مصلحة الصحفي وحقوقه، بل كانت عبارة عن خلافات سياسية بين الأطراف".

وتابع الشلاه "أدخلنا الكثير من التعديلات لكي نسهل عملية وصول الصحفي إلى المعلومة، إن القانون مختلف جذريا عمّا تم تقديمه في المرة الأولى ولذلك اعتقد انه سيمثل صدمة ايجابية للجميع".

كما تحدث رئيس لجنة الثقافة والإعلام عن تعريف الصحفي حسب القانون الذي من المقرر أن يتم التصويت عليه اليوم قائلا "القانون لا يلزم الصحفي بعضوية النقابة، وبالتالي فان جميع العاملين في الحقل الإعلامي مشمولون تحت هذا القانون سواء انتموا إلى النقابة أم لم ينتموا، كما إننا تطرقنا في مشروع القانون إلى حق الصحفي داخل المؤسسة التي يعمل بها وحقه في التعبير عن رأيه حتى وان كان مخالفا لرأي صاحب المؤسسة، وقد أخذنا بنظر الاعتبار رواتب الصحفيين، فمن غير المعقول أن يتم الحديث عن حقوق الصحفيين من دون أن تحترم لقمة عيشه".

وعرج الشلاه على أنهم في لجنة الثقافة والإعلام يسعون في مشروع القانون هذا إلى تحويل بعض المؤسسات الإعلامية والتي هي عبارة عن دوائر حزبية إلى أن تكون مؤسسات تسعى لخدمة العراق ككل.

ونوه الشلاه إلى مسألة تعويضات المتضررين من الصحفيين بقوله "قد رفعنا من سقف التعويضات إلى ٧٥٠ ألف دينار عراقي لعوائل الصحفيين الشهداء، و ٥٠٠ ألف دينار للمصابين، كما استحدثنا درجة ثالثة من المتضررين من العمل الصحفي خصص لها مبلغ ٢٥٠ ألف دينار".

كما وقد شدد الشلاه على أن "هذا القانون إذا سن اليوم فانه سيكون عونا للصحفي، في حال إذا ما تم رفع دعوى قضائية بحقه، كما إني في الوقت نفسه لا أريد إن أشجع الصحفي على أن يتجاوز على حريات الآخرين من المواطنين والسياسيين، يجب أن يكون هناك نوع من الموازنة وصولا إلى دولة تحترم حرية التعبير".

وفي سؤال عن موقف ائتلاف دولة القانون من المشروع بصفته نائبا عن الائتلاف أجاب "سأطلعهم قبل الدخول إلى جلسة التصويت على وجهة نظري، كما اعتقد أن مشروع القانون هذا هو أفضل ما يمكن التوصل إليه في الوقت الحالي، اعتقد أن الائتلاف ليس لديه مشكلة من القانون وسأعمل على إقناع جميع الزملاء بخيارات المسودة المطروحة".

من جهة أخرى قال عضو لجنة حقوق الإنسان علي شبر "كان لدينا الكثير من الملاحظات على مشروع القانون عند قراءته الأولى، ولكن بشكل عام للصحفي حقوق كما أن عليه في الوقت نفسه واجبات والتي يجب عليه احترامها".

وتابع النائب عن التحالف الوطني "هناك عدد من المحددات التي لاحظناها في المسودة الأولى والتي تعرقل عملية وصول الصحفي إلى المعلومة، أضف إلى ذلك وجود عدد من المفاهيم الفضفاضة والتي تحتاج إلى تفسير أكثر كي لا تكون هناك مساحة واسعة في الاجتهاد لجهة تفسير هذه المفاهيم".

كما شدد شبر "على ألا يتجاوز الصحفي الخطوط الحمر كحرية الآخرين، سمعنا بعض الآراء داخل مجلس النواب تتحدث عن أن للصحفي الحق في الوصول إلى المعلومات التي لا تخل بأمن البلاد، غاية الصحفي أن يخدم العملية السياسية وان يكون على مسافة واحدة من جميع المكونات السياسية.

وفي سياق متصل قالت النائبة عن القائمة العراقية ندى الجبوري "اعتقد أن مشروع القانون يحد من حريات الصحفيين وهناك الكثير من الضوابط التي تقيدهم في أعمالهم، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فان التطبيق في الغالب يختلف عما موجود في النصوص".

وشددت الجبوري على "أن مسألة، تحديد من هو الصحفي؟، كانت إحدى ابرز الملاحظات فقد تم تحديد الصحفي في المسودة الأولى بأنه المنتمي لنقابة الصحفيين، وكما علمنا أن شروط العضوية للنقابة هي في غاية التعقيد، وبالتالي فان العدد الكبير من الإعلاميين والصحفيين لن يكونوا مشمولين بالقانون".

وعرجت الجبوري أن الصحفيين يعانون من الغبن في الحقوق قائلة "يعاني الإعلاميون العراقيون من الغبن في حقوقهم إذا ما قورنوا ببقية الإعلاميين الموجودين في المنطقة، هذه المسؤولية نتحملها نحن كمسؤولين عن التشريع في العراق".

وأكدت النائبة عن القائمة العراقية ضرورة "أن يبقى الصحفيون من دون قانون هو أفضل لهم في ظل المحددات الموجودة في مشروع القانون الحالي"، وتابعت الجبوري "اعتقد أن قسما كبيرا من القائمة العراقية لن يصوت اليوم بالإيجاب على مشروع قانون حماية الصحفيين".

وبالنسبة لائتلاف الكتل الكردستانية، فقد أكدت النائبة آلا طالباني أن "لديهم عددا من الملاحظات أبرزها تتعلق بتحديد من هو الصحفي، وفي كيفية وصولهم إلى المعلومات". وتابعت طالباني، "سنصوت مع القانون إذا ما أخذت ملاحظاتنا بنظر الاعتبار".

كما عبر من جهته مدير مرصد الحريات زياد العجيلي عن انه سيعتزل العمل الصحافي إذا سن هذا المشروع بسبب المواقف التي أبدتها اغلب المنظمات الدولية والصحفيين بشأن تنافيه مع المعايير الدولية، وفي اتصال أجرته المدى أمس قال فيه "بالنسبة لي اذا ما تمت الموافقة على مشروع القانون هذا فسأعتزل العمل الصحافي وسأتجه للكتابة في المدونات، مشروع القانون هذا لا يرتقي إلى ما موجود في البلدان الديمقراطية المتقدمة". وتابع العجيلي أنه "سيجري اليوم إخبار للنواب، فإذا قروه ستكون كارثة بحق الديمقراطية لان هذا القانون قد انتقده الجميع من منظمات دولية وصحفيين لما فيه من تنافي مع المعايير الدولية".

ومن جهة ثانية عبر الإعلامي والصحفي عدنان الطائي عن قلقه من مشروع القانون هذا قائلا "إن على هذا القانون مآخذ كثيرة فهو مشروع قانون خاص، واغلب الدول الديمقراطية لا تتجه لسن قوانين خاصة فهي أكثر تقييدا للحريات، كان على الأجدر أن يكون قانونا عاما". وتابع الطائي "كما أن مشروع القانون هذا لا يعطي للصحفي حقوقه بقدر ما يعطي الدولة من تقييدات على الصحفي، واعتقد أننا لسنا بحاجة لقانون ينظم حرية الصحفيين حيث اننا أحوج إلى قانون حرية التعبير".

كتابة على الحيطان

حاكموهم فوراً..

■ عامر القيسي

رائحة صفقة الكهرباء الأخيرة، لفّها الصمت الحكومي والسياسي حتى اللحظة، باستثناء التغطية الإعلامية الواسعة لهذه الفضيحة، وهي واحدة من مجموعة فضائح اتسمت بها المرحلة الحالية، سواء على مستوى صفقات الفساد المالي والإداري أو الصفقات السياسية، وهي الأخرى نوع من أنواع الفساد الأشد خطورة لعلاقته بمستقبل البلاد السياسي. لاشيء غير إلغاء الصفقة من قبل رئيس الوزراء، ولو انكشفت هذه الفضيحة في أي بلد من بلدان العالم المتحضرة لأسقطت الحكومة فورا بكامل عددها وعدتها، لما بقي في منصبه وزير للكهرباء ولا المرأة، ذلك إن مثل هذه الفضائح تعبر عن شكل ونوع الحكومة، لان الصفقة لم تمر معتمرة طاقية الاخفاء، ولم يقم بها ويحيك خيوطها بنغلاديشيا او كائنات من الفضاء الخارجي. إنهم عراقيون بيننا، بل أن لهم امتيازات وكراسي وحمايات وكتلا سياسية تقف وراءهم. لن نطالب بفتح التحقيقات على الطريقة التقليدية العراقية، لان النتيجة معروفة سلفا، لا أحد متهما لتضييع ملفات الفساد في دروب مجهولة.

لنسأل فقط هل يعقل أن بلدا به ٢١ الف ملف للفساد الحيتاني لم نشهد فيه محاكمة واحدة لرأس من الرؤوس التي إما تسربت أو سربوها إلى خارج البلاد أو هي ما تزال تتسلم الملايين، فوق فسادها، بحماية مسؤولي الصف الأول. وهذا كلام مكرر وليس من عندياتنا يعترف به الأصدقاء والأعداء معا. وبمثل هذه الآلية من محاربة الحرامية واللصوص، فان الأبواب ستكون مشرعة لمن له استعداد للسرقة لان يتفضل إلى الساحة بحماية أولي الأمر منه!

هذا النوع من الفساد صفقة الكهرباء الوهمية، بلا ضمير حقيقي، لأنه فساد يجني ثماره من عذابات الناس اليومية، المتولدة عن حر قاتل زادت درجته عن الخمسين ومات بسببه أطفال وشيوخ ومرت وتمر على المرضى أقسى لحظات وثواني العذاب الحقيقي من جهنم الحمراء التي قدمتها لنا الحكومة باعتبارها نموذجا محسنا لجهنم الحقيقية. وفي هذه الصفقة الحرام ينبغي ألا يسكت أحد مادمت الحكومة كل الحكومة خرساء، والساكت عن الحق شيطان أخرس!!

نعم أيها السادة لن نتردد في توصيفكم بما يليق بكم مادمت تتلاعبون بحياتنا كما تشاءون ولا تهتمون لأوجاعنا وهي اوجاع الملايين من العراقيين الذين يكتوون بحر صيفنا الجهنمي فيما تتمتعون بالكهرباء الوطنية والمولدات الخاصة والرحلات المريحة الى بلاد الله الباردة دون ان يرمش لكم جفن على معاناتنا المذهلة وصبرنا الذي لا معنى له إطلاقا على أمثالكم!

مرّة واحدة أصدقونا قولكم وعملكم وقولوا لنا من هو عرّاب صفقة الكهرباء الوهمية ومن يقف وراءه ومن هي الأدوات التي أسهمت في ترتيبها وأية أصابع قذرة وبلا ضمير تلك التي وقعتها ومن هم شهودها وما هو حجمها والعمولات التي اتفقوا على أن يأخذوها من أموال الشعب لكي تطول المعاناة وتتضخم.!!

مرّة واحدة أيها السادة، وهو نداء موجه للرئاسات الثلاث التي ائتمناها على كل حياتنا، وأقسمت اليمين أمام الله ان تصون وتحافظ على العراقيين من كل سوء وأذية. لتقول قولتها وتنفذ ما أقسمت عليه!

مرّة واحدة افعلوها بشجاعة ونكران ذات لكي نعترف بأنكم غير الذين سبقوكم وأذاقونا مرّ الحياة وعلقمها وألقوا بنا إلى قاع الجحيم.

مرّة واحدة أيها السادة الكرام اكشفوا هؤلاء وقدموهم إلى محاكمة علنية لنراهم بأنفسنا ونتأكد بأنهم نوع من أنواع البشر و لنعرف فقط أن معاناتنا وآلامنا لم تشاركوا بها جميعا..هل من مجيب؟!

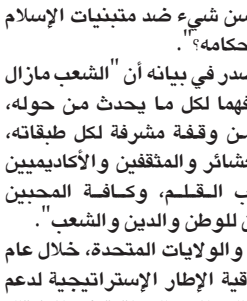

أعـــــلام

الحلي: تحديد رئيس الحكومة بدورتين

■ أعلن النائب عن ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء، وليد الحلي تأييده لإقرار قانون جديد لا يسمح لرئيس الوزراء من البقاء في منصبه أكثر من ولايتين.

وذكر الحلي لوكالة كل العراق أن "حزب الدعوة سبق وان أيد الطرح الذي تقدم به رئيس الوزراء نوري المالكي في تحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين"، مشيرا إلى "أننا لم نؤيد بقاء رئيس الوزراء لأكثر من ولايتين".يذكر انه في حال إقرار هذا القانون فان رئيس الوزراء نوري المالكي لن يسمح له بالترشيح للدورة المقبلة لأنه قد أتم دورتين.

الأعرجي: لا مرشح لوزارة الداخلية

■ أكد رئيس منظمة بدر البرلمانية قاسم الأعرجي أن رئيس الوزراء نوري المالكي لم يرسل أي اسم مرشح لشغل وزارة الداخلية. وقال الأعرجي في تصريح للوكالة الإخبارية للانباء أمس الاثنين: إن "المالكي لم يرسل الأسماء الجديدة المرشحة لوزارة الداخلية، وعند وصولها إلى التحالف الوطني، توجد لجنة مشكلة مكلفة لاختيار المرشح الذي يشغل الوزارة." وأضاف الأعرجي: أن "آلية اختيار المرشح ستكون وفق النظام الداخلي للتحالف، أولا: التوافق، وان لم يحصل سنذهب إلى الآلية الثانية التصويت." وكانت تقارير صحفية، قد كشفت استبعادا لفاروق الأعرجي وإبراهيم اللامي كمرشحين لوزارة الداخلية.

طه: سنصوت على الـ "اف١٦"

■ أفاد شوان محمد طه عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب عن قائمة التحالف الكردستاني دعم تحالفه لصفقة شراء الحكومة العراقية لطائرات (F١٦) من الولايات المتحدة الاميركية ضمن برنامج الحكومة الرامي لتعزيز قدرة القوة الجوية.

وأوضح عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية بأن منتصف شهر آب الجاري سيشهد وصول رد الجانب الاميركي على رسالة العرض الخاصة بصفقة شراء الطائرات، منوها إلى أن نواب التحالف الكردستاني سيصوتون على إتمام صفقة شراء الطائرات في حال عرضها داخل مجلس النواب العراقي لما لها من أهمية في تعزيز القوة الجوية العراقية.

موقف زعيم التيار يؤشر انقساماً في التحالف الوطني

رغم تهديدات الصدر.. الحكومة مصرة على الأميركان للتدريب

□ عن: نيويورك تايمز

ذكرت صحيفة نيويورك تايمز الاميركية أن تهديد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر للمدربين الاميركان جاء بعد قرار الحكومة في فتح محادثات مع واشنطن بشأن إبقاء بعض القطعات بعد نهاية العام. لكن بسبب قلقهم من انهيار العملية السياسية، فقد حاول المسؤولون العراقيون تصوير مهمة الجنود الاميركان الذين سيبقون في العراق بأنها مهمة تدريبية و ليست قتالية. إن التدريب هو جزء مما تفعله القوات الاميركية الآن في العراق، إلا أنهم أيضا يساعدون في عمليات محاربة الإرهاب بالإضافة إلى أنهم يدافعون عن أنفسهم عند التعرض للهجوم. و بالرغم من تحسن الوضع الأمني في العراق خلال السنوات الأخيرة، فلازالت هناك هجمات تشن في البلاد.

ففي حزيران قتل خمسة عشر جنديا اميركيا في أكثر الشهور دموية خلال سنتين. و قال الصدر في بيانه "سنتعامل معهم على أنهم محتلون و غزاة تجب مقاومتهم بالوسائل العسكرية، وأن الحكومة التي توافق على بقاءهم –حتى لأغراض التدريب– هي حكومة ضعيفة". في مناقشات الأسبوع الماضي حول القوات الاميركية، خرج ممثلو الصدر من الاجتماع مما يؤشر انقساما محتملا داخل التحالف الوطني. يقول مسؤولون أميركان إن أية صفقة أو اتفاقية تحتاج إلى موافقة البرلمان العراقي، وأنهم يريدون توفير الحصانة القانونية للجنود الذين سيبقون في العراق.

و اوضح جين آراف من صحيفة كريستيان ساينس مونيتر بان حكومة المالكي تسعى للالتفاف على معارضة الصدريين في البرلمان عن طريق عقد صفقة مع إياد علاوي رئيس القائمة العراقية. وبرغم الاقتراب الواضح من تمديد بقاء القوات الاميركية حتى وان كان محدودا، فليس من المفاجئ أن ينحاز المالكي إلى العناصر المؤيدة للأميركان من السياسيين. وقد نجحت الحكومة العراقية المنتخبة في مقاومة المطالب الاميركية الكبيرة التي تخص مشاركة السلطة والنفط وغيرها من القضايا.

بدلا من أن يكون وجود الجيش الاميركي وسيلة لفرض إرادة المحتلين "المنتصرين"، فقد استخدمته الفئة الحاكمة لتحييد مناوئيها المسلحين. إن المسألة ليست كما لو أنها تمثل معركة المحتلين ضد المقاومين المحبين للحرية، فالمالكي كسب أصواتا أكثر من الصدر في الانتخابات الأخيرة، و جاءت نسبة جيدة من الأصوات لصالحه من مناطق مدنية كانت فيما مضى معقلا للميليشيا. لذا ففي الصراع المتعدد الجوانب من اجل السلطة و الذي أنهك العراق منذ سقوط صدام، فان الوجود الاميركي مهما كان حجمه سيكون توازنا مقابل الثورة الصدرية المسلحة.

وجدد الصدر، انتقاده قرار الحكومة إبقاء مدربين أميركيين في العراق، داعيا إلى وقفة بوجهه، فيما طالب المنشقين عن تياره بالتوبة الحقيقية.

وقال الصدر في بيان صدر عن مكتبه في النجف، أمس الاثنين، إن "الاحتلال يرفض ولازال يرفض الخروج من أرضنا الحبيبة المقدسة"، مؤكدا أنه "لابد من وقفة ننبذ بها وجود المحتل الكافر، وجيوش الظلام، ونرفض أي تواجد له من قواعد أو مدربين أو ما إلى ذلك".

وأعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، في ٦ من أب الجاري، أن كل من سيبقى في العراق من أميركيين سيعامل "كمحتل غاشم تجب مقاومته عسكريا"، مبينا أن الحكومة التي ترضى ببقاء أميركان للتدريب هي حكومة "ضعيفة"، الا ان مصدرا مقربا منه افاد لـ"المدى" امس الاول "إن اجتماعا لقادة التيار سيعقد خلال الايام المقبلة يناقش بقاء المدربين الاميركان" ولم يستبعد المصدر الموافقة على بقاء بعضهم إذا اقتضت الحاجة لذلك.

الصدر أشار وفي بيانه الأخير إلى أنه "كان حريا بالحكومة العراقية الموقرة أن تقر الخروج الكامل، ثم تجلب بعض الشركات من اجل الإعمار وبناء العراق وإعادة الماء والكهرباء والخدمات الأخرى"، معتبرا أنه "ليس من المنطقي أن تستجلب قوة للتدريب، وشعبها يتضور جوعا وعطشا وبطالة، كما ليس من المنطقي أن يدرب المحتل جنودنا وشرطتنا على الرغم من وجود البديل لذلك".

ووصف الصدر قرار الحكومة بأنه "قرار معصية في شهر الطاعة"، مؤكدا أن "إبقاء الكفار في بلد الإسلام حرام حرام حرام"، مخاطبا الحكومة بالقول "أين قانونكم القائل ألا يسن شيء ضد متبنيات الإسلام أو يخالف أحكامه؟".

وأضاف الصدر في بيانه أن "الشعب مازال واعيا ومتفهما لكل ما يحدث من حوله، ولابد له من وقفة مشرفة لكل طبقاته، ولاسيما العشائر والمثقفين والأكاديميين وأصحاب القلم، وكافة المحبين والمخلصين للوطن والدين والشعب".

وقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي وتقليص عدد فرق إعادة الإعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١ الحالي، وكانت انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩.

■ ترجمة: المدى